



دولة ليبيا
حكومة الإنقاذ الوطني

وزارة العدل

قرار وزير العدل

رقم (129) لسنة 2015 م
بشأن تحديد إختصاصات الوكلاء

وزير العدل

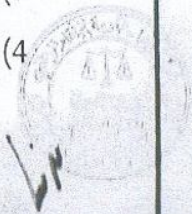
- بعد الاطلاع على الإءلان الدستوري وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (6) لسنة 2006م بشأن نظام القضاء وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010م بشأن علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (44) لسنة 2014م بشأن حالة النفير والتعبئة العامة وتكليف رئيس حكومة الإنقاذ الوطني .
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (46) لسنة 2014م بشأن منح الثقة لحكومة الإنقاذ الوطني.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2012م بتحديد إختصاصات وكلاء الوزارات ومساعدتهم.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (50) لسنة 2012م باعتماد الهيكل التنظيمي و إختصاصات وزارة العدل وتنظيم جهازها الإداري .
- وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء لحكومة الإنقاذ الوطني رقم (1) لسنة 2014م في شأن تكليف وزراء بمباشرة أعمالهم .
- وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء لحكومة الإنقاذ الوطني رقم (99) لسنة 2014م بشأن تسمية وكلاء لوزارة العدل.
- وبناءً على ماتقتضيه المصلحة العامة ومصالحه العمل.

مادة

(1) مادة

لوزارة العدل أربع وكلاء وفقاً للآتي:-

- 1) السيد/إبراهيم رمضان خصيب.
 - 2) السيد/مصطفى بشير الطرابلسي.
 - 3) السيد/عبدالمحسن أحمد مطر.
 - 4) السيد/عادل الأمين كرموس.
- وكيل الشؤون الإدارية والمالية.
- وكيل العدالة الإنتقالية والمصالحة الوطنية.
- وكيل دولة القانون وحقوق الإنسان.
- وكيل شؤون جهاز الشرطة القضائية.





دولة ليبيا
حكومة الانتقاد الوطني

وزارة العدل

مادة (2)

يتولى وكلاء وزارة العدل إختصاصاتهم وفقاً لأحكام قرار مجلس الوزراء رقم 1 لسنة 2012م ، كلاً في نطاق إختصاصه ، ووفقاً لأحكام هذا القرار وما يكلفون به من أعمال من قبل وزير العدل بشكل مكتوب أو شفهي .

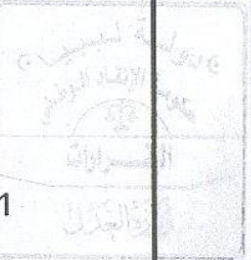
مادة (3)

- على وجه الخصوص يتولى وكيل الشؤون الإدارية والمالية بالوزارة الآتي:-
- 1) متابعة سير العمل اليومي للشؤون الإدارية والمالية بديوان الوزارة والهيئات القضائية وكافة الجهات التابعة للوزارة والخاضعة لإشرافها.
 - 2) رئاسة لجنة شؤون الموظفين وغيرها من اللجان الأخرى التي يكلف بها من قبل الوزير ومتابعة أعمالها.
 - 3) الإشراف على إعداد مشروع الميزانية العامة وإعداد الحساب الختامي والتقرير السنوي بالتنسيق مع باقي الوكلاء.
 - 4) التوقيع على العقود التي تبرمها الوزارة لتقديم الخدمات بموافقة الوزير.
 - 5) إقتراح تشكيل لجنة المشتريات وإعتماد ماد محاضرهـا.

مادة (4)

- على وجه الخصوص يتولى وكيل العدالة الإنتقالية والمصالحة الوطنية بالوزارة الآتي:-
- 1) دراسة التشريعات المتعلقة بالعدالة الإنتقالية والمصالحة الوطنية ورفع المظلم ، وإقتراح تطويرها ، ووضع مقترحات لآليات تنفيذها.
 - 2) تجميع وحصر ودراسة الحالات التي يقترح إحالتها لهيئة تقصي الحقائق والمصالحة وفقاً لأحكام القانون رقم (29) لسنة 2013م بشأن العدالة الإنتقالية وعرضها على الوزير لتقرير الإجراء اللازم بشأنها.
 - 3) إقتراح آليات التواصل والتعاون مع هيئة تقصي الحقائق والمصالحة ، وفقاً للتشريعات النافذة.

رقم إقرار #129#





دولة ليبيا حكومة الانتقاد الوطني

وزارة العدل

(4) التواصل مع الهيئات والمنظمات الرسمية وغير الرسمية ، وإقتراح آليات التنسيق معها ودعمها في الإطار الخادم للخطة العامة للوزارة في هذا الشأن .

مادة (5)

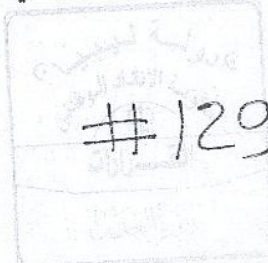
على وجه الخصوص يتولى وكيل دولة القانون وحقوق الإنسان بالوزارة الآتي :-

- (1) تقديم المقترحات المتعلقة بتطوير التشريعات العقابية بما يتماشى مع قواعد وأسس حقوق الإنسان والعدالة الجنائية المتعارف عليها دولياً ، ورفعها لجهات الاختصاص للتقرير بشأنها ما يلزم من إجراءات.
- (2) دراسة مدى جدوى التوقيع أو التصديق أو إنضمام دولة ليبيا لبعض المعاهدات والإتفاقيات والصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.
- (3) التواصل مع الهيئات والمنظمات الرسمية وغير الرسمية ، وإقتراح آليات التنسيق معها ودعمها في الإطار الخادم للخطة العامة للوزارة في هذا الشأن.
- (4) إقتراح الإجراءات الكفيلة بمساندة الهيئات القضائية في سبيل انجاح دورها بغية إرساء معالم دولة القانون والعدالة القضائية.
- (5) إعداد تقارير دورية عن وضع حقوق الإنسان وأسس دولة القانون في ليبيا ، ورصد مواطن الإنحراف ووضع المقترحات اللازمة لمعالجتها .

مادة (6)

على وجه الخصوص يتولى وكيل جهاز الشرطة القضائية بالوزارة الآتي :-

- (1) إتخاذ الإجراءات الكفيلة بوضع السجون تحت الإشراف الكامل لأجهزة وزارة العدل ، والتعاون مع الهيئات القضائية من أجل تسهيل الإشراف القضائي على السجون.
- (2) إقتراح الإجراءات الكفيلة بتطوير جهاز الشرطة القضائية بما يكفل تحقيق أهدافه المقررة قانوناً ، ومتابعة سير العمل بهما وتذليل أي صعوبات قد يواجهها جهاز الشرطة القضائية في سبيل إنجاز مهامه.



رقم القرار # 129





دولة ليبيا
حكومة الانتقاد الوطني

وزارة العدل

3) متابعة أحوال السجناء وضمـان حقوقهم بالتنسيق مع وكيل دولة القانون وحقوق الإنسان والجهات المعنية بهذا الشأن .

مادة (7)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ويلغى كل حكم يخالف أحكامه، وعلى الجهات المختصة تنفيذه.

رقم القرار # 129 #

مصطفى أحمد القليب

وزير العدل



التاريخ: 23 فبراير 2015 ميلادي.
رئيسة بن حامد

